العدد (1953) السنة الثامنة - الأربعاء (3) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

## وزير المالية

إحسان شمران الياسري

عرضت قناة الفضائية العراقية ليلة ٢٠١٠/١٠/٢١ لقاءً مع وزير المالية (باقر الزبيدي)، تحدّث فيه عن نتائج زيارته أمريكا لحضور اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث ترأس وفد الوزراء العرب للاجتماعات.

وزير المالية تطرق في المقابلة إلى عدة محاور مهمة تستحق الإضاءة.

– قال إن المؤسسات الدولية التي اجتمع معها أشادت بالإدارة المالية والإدارة النقدية في العراق.. وهذه بادرة جيدة لوجود مؤسسات عراقية تُثني عليها المؤسسات الدولية. فطوال السنوات التي أعقبت تغيير النظام السياسي في العراق، ونحن نسمع عن مشاكل عديدة في تقييم أداء المؤسسات العراقية.. بل إن بعضها خرج من طائلة التقييم لوجود صعوبات بالغة في إجراء ذلك.. ولولا الخوف من الاقتراب من حافة الثناء، لقلنا إن إشادة المؤسسات الدولية بالإدارة المالية والإدارة النقدية تعود للجهود التي بذلها كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، وهي جهود حثيثة في بيئة بالغة التعقيد..

في ذات الوقت، قال الوزير إن المؤسسات الدولية وضعته في إحراج شديد عندما كشفت عن تخلف مؤسسات الدولة العراقية من الاستفادة من القروض والمنح التي حصلت عليها من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.. وان بعض المؤسسات أنجزت دون نسبة الـ (١٪) مما كان يجب إنجازه في استخدام تلك الأموال..

وقد كان هذا الخبر، شهادة على حجم التقاعس الذي تصرفت به تلك المؤسسات مع أموال عزيزة شقي وزير المالية وركض كثيرا كي يحصل عليها.. (يعني تلك المؤسسات لم تسرق تلك الأموال، بل سرقت الوقت الثمين الذي كان يجب استخدام تلك الأموال خلاله).

قال الوزير أيضاً إن هناك قراراً بعدم منح الوزارات التي لم تنفذ خططها السابقة أية أموال، وستعطى الأموال لمن نفذ وأنجز ونفع البلاد.

فإذا سرنا هكذا، ودون أن نشجع على تبذير الأموال كيفما كان، فإن الأمر سليم ورشيد ويحقق مصلحة البلاد.

– قال الوزير إن وزارته تخطط لإدارة الأموال والمناورة بها قبل ثلاث سنوات أو أكثر من الأجل المطلوب، وإنها تخمن أسعار النفط وكمياته بما يحفظ الموازنة بين الممكن والطموح، دون المغالاة بالأعلى أو الأدنى.. وهي إشارات جميلة على مقدرة هذه الوزارة في وضع رؤية لأكثر من فترة مالية بطريقة أمينة..

تحدث الوزير عن خطط الوزارة في التعامل مع رواتب المتقاعدين، ولكنه لم يشأ التفصيل أكثر.. وعادة ما يُفهم من هذا إن الوضع الحالي لن يشهد تغييراً في السنة القادمة.. لان وزير المالية عادة ما يدفع بالبشرى للأمام، إلا في هذه المرة.. فقد صمت ثم تحدث باقتضاب.. يعني (يمش بوزه المتقاعد).

وفي حديثه عن حذف ثلاثة أصفار من قيمة العملة العراقية الحالية، كان متفائلا أكثر مما يُصرح به البنك المركزي.. قال لن يحصل أي تغيير ولا بأية نسبة.. وسيسير الحال كما لو إن شيئا لم يحدث..

وفي الحقيقة، إن قضية رفع الأصفار، التي تحتاج إلى مقال مستقل، تحتاج من البنك المركزي ووزارة المالية إلى خطة إعلامية لتثقيف المجتمع بآلية التغيير وأهدافه والنتائج التي قد تترتب عليه.. فالناس تعتقد إن تحول المليون دينار إلى ألف دينار، قضية خطيرة ستصيبهم بالكارثة.. فيما هي عملية فنية وإدارية لتخفيف حجم الكتلة النقدية وتحرير المجتمع من مشاكل حمل النقود وضخامة مقادير النقود في المعاملات، خصوصا ان المجتمع لم يعتد التعامل بالأدوات البديلة عن النقود، كالشيكات وبطاقات الائتمان.

إن عملية رفع الأصفار، إن هي حصلت، سوف تستغرق فترة طويلة لاستبدال الطبعة الحالية بالطبعة الجديدة، ولكنها بالنهاية ستمنحنا أوراقاً نقدية مؤهلة أكثر من تلك التي نتداول بها، وعلينا أن نتحمل الآثار الجانبية البسيطة جدا التي سترافق عملية الاستبدال.

بالإجمال، كلما ظهر وزير المالية في التلفزيون، يعرف الناس إن ثمة معلومات جديدة ومفيدة في حديثه.

ihsanshamran@yahoo.com

# الحـرس الجـامعـي.. ومنـع السياسة فـي الجامعات

حسين عبد الرازق

قال د. هاني هلال وزير التعليم العالي خلال تعقيبه على الحكم القضائي بإلغاء وجود الحرس الجامعي داخل الجامعات المصرية وعزم الحكومة على تنفيذ الحكم خلال شهر من وصوله إليها، أنه «لن يسمح بممارسة النشاط السياسي داخل الجامعات.. فالحرم الجامعي لن يصبح ساحة منافسة للجماعات السياسية، فالجامعة ليست مكانا للصراعات السياسية».

وقد يبدو الربط بين «الحرس الجامعي» وممارسة العمل السياسي في تصريح الوزير باعثاً لتعجب البعض، ولكن هذا التعجب سرعان ما يزول إذا تذكرنا أن الحرس الجامعي كان ومايزال من أبرز مهامه منع العمل السياسي في الجامعات وملاحقة النشاط السياسي للطلاب وللأساتذة.

وفي الفترة السابقة للثورة كان النشاط والعمل السياسي في الجامعات في قمته، ومارس الطلاب والأساتذة المنتمون للأحزاب والحركات السياسية دورهم السياسي والوطني بحرية داخل الجامعات، وكانت هناك مساجلات ومجادلات وتحركات للوفديين والشيوعيين والإخوان المسلمين، ويسجل التاريخ دور الطلاب السياسي في «اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال» عام ٦٤٩١، وكان من أبرز قياداتها من الطلاب «دكتورة» لطيفة الزيات و«دكتور» محمود القاضي و«دكتور» فؤاد محيي الدين، واستمر هذا الدور بعد الثورة حتى منتصف الخمسينات، «فقد شهدت الفترة من ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ وحتى أزمة مارس ١٩٥٤ أجواء انفتاح سياسي واسع يعد استكمالا بشكل أو آخر لمرحلة ما قبل يوليو ١٩٥٢، واستمر نشاط التيارات السياسية بين الطلاب، وشاركت الحركة الطلابية بدور بارز في الحياة السياسية، ووقفت مع النقابات المهنية إلى جانب الديمقراطية خلال أزمة آذار/ مارس ١٩٥٤، ثم أخذ الوضع يتحول بسرعة في اتجاه فرض قيود صارمة على العمل السياسي للطلاب، وبدا ذلك واضحا في اللوائح الخاصة بالاتحادات الطلابية التي صدرت خلال تلك الفترة وحتى عام ١٩٦٧، والتي كانت سمتها الأساسية التضييق التام علي كل أشكال العمل الطلابي «مع جعل عمداء الكليات المعينين جزءاً من كيان اتحادات الطلاب ومسيطرين على قراراتها» وكذلك النص صراحة علي حظر العمل السياسي، فالمادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم اتحادات طلاب الجامعات نصت على «يحظر على الاتحادات الاشتغال بالمسائل الدينية والسياسية».

وعاد العمل السياسي للجامعة في منتصف الستينيات مع لائحة ١٩٦٦ ولكنه كان عملا سياسيا موجها وخاضعا لنظام الحزب الواحد أي» الاتحاد الاشتراكي العربي» ومنظمة الشباب الاشتراكي، فقد نصت لائحة ٦٦ على التعاون المباشر بين اتحاد الطلاب ومنظمة الشباب، وتنفيذ السياسة العامة للتنظيم السياسي «دون وجود لجنة مخصصة للعمل السياسي ضمن لجان النشاط التابعة لاتحاد الطلبة»، وجاءت لائحة ١٩٦٨ بتحول رئيسي داخل الجامعات بالنص على وجود لجنة للعمل السياسي وإلغاء ريادة أعضاء هيئة التدريس لاتحادات الطلبة، وإنشاء «الاتحاد العام لطلاب مصر» للتواصل بين الطلاب في كل جامعات مصر «لمناقشة القضايا الطلابية والوطنية، والتنسيق بين الطلاب من أجل تكوين رأي عام طلابي تجاه كل ما يحدث.. والتأكيد على بث قيم الوطنية وأفكار القومية العربية».

كانت وراء هذا التحول الإيجابي ردود أفعال المجتمع المصري لهزيمة يونيو/ تموز ١٩٦٧والنقد الذي تعرض له نظام الحزب الواحد والتجربة الناصرية ككل وانتفاضة الجامعة بعد أحكام الطيران التي اعتبرها الطلاب مسؤولة عن هزيمة ٦٧، وحصل قادته على أحكام مخففة، وتميزت لائحة ١٩٦٨ بصدورها عن إرادة طلابية، فقد تم إقرارها من خلال المؤتمر العام للطلاب في سبتمبر / أيلول ١٩٦٨ ولكن سرعان ما تراجع النظام عن هذه الحرية النسبية للحركة السياسية والحركة الطلابية والتي انتزعتها التيارات الديمقراطية عقب هزيمة ١٩٦٧ وسقوط الحلم الناصري، بتعديل لائحة ٦٨ بإضافة بند عام ١٩٦٩ ينص علي ريادة أعضاء هيئة التدريس على كل لجنة من لجان النشاط في اتحادات الطلاب ورئاسة أحد الأساتذة لها، وتعيين رائد للاتحاد بكل كلية في الجامعة بقرار من عميد الكلية بعد موافقة وكيل وزارة التعليم العالي، وبالطبع كان القرار لا يصدر إلا بعد موافقة مباحث أمن الدولة على أسماء المرشحين من أساتذة الكلية لتولي ريادة الاتحادات الطلابية.

وفي السبعينيات ومع بروز الاتجاه للتنظيم المستقل، والوهن والضعف وفقدان الثقة الذي أصاب التنظيم السياسي الواحد «الاتحاد الاشتراكي العربي»، واتجاه قوى وتيارات المجتمع للتعبير عن نفسها خارج مؤسسات الحكم ومنظماته السياسية، سواء اتخذ هذا التحرك شكل انفجارات جماهيرية، كما حدث في الانتفاضة الطلابية في يناير/ كانون الثاني ١٩٧٢ وتكوين «اللجنة الوطنية العليا لطلاب الجامعة» ومن أبرز قادتها أحمد عبدالله وأحمد بهاء الدين شعبان وزين العابدين فؤاد وسمير غطاس وسهام صبري، وظهور نادي الفكر الاشتراكي الذي ضم الطلاب الشيوعيين والماركسيين، ونادي الفكر الناصري، وتظاهرات وإضرابات الطبقة العاملة أعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٥ «واللجوء لإقامة تنظيمات سياسية سرية «الماركسية خاصة وأهمها في ذلك الوقت الحزب الشيوعي المصري وحزب العمال الشيوعي والحزب الشيوعي ٨ يناير والتيار الثوري»، أو الدور الذي لعبته النقابات المهنية في التعبير السياسي في ظل غياب الأحزاب السياسية، كما حدث في نقابتي المحامين والصحفيين بصفة خاصة»، واضطرار الحكم في نهاية عام ١٩٧٥ وبداية عام ١٩٧٦ إلى طرح «قضية تعدد التنظيمات السياسية والأحزاب، ثم قيام المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي في مارس ١٩٧٦ وبدء التعددية الحزبية المقيدة.. في ظل هذه التطورات كلها ولدت لائحة ١٩٧٦ الطلابية التي اعتبرت العمل السياسي أحد أشكال العمل الطلابي في الجامعات، واعتبرت التواصل مع المؤسسات السياسية خارج الجامعة أحد أهداف الاتحاد الطلابية، فنصت في المادة السادسة على «توثيق العلاقة بين الاتحادات الطلابية والتنظيم السياسي والمجالس والأجهزة التنفيذية»، وأكدت استمرار اتحاد طلاب الجمهورية، واستبعدت أي وجود لأعضاء هيئة التدريس في اتحادات الطلاب.

ولكن الانتفاضة الشعبية في ٨١ و٩١ يناير ١٩٧٧ ودور طلاب جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية وأسيوط فيها، وصدور قانون الأحزاب ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والذي جرّم وجود الأحزاب في الجامعات و«الأماكن الإنتاجية أو الخدمية أو التعليمية»، وقبل ذلك صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ والذي عاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة على الإضراب والتظاهر، واتجاه الحكم للتراجع عن الهامش الديمقراطي المحدود الذي انتزعه النضال الشعبي، وإعلان السادات الحرب على الحركة الجماهيرية وقوله «أنا بقول، إضراب اعتصام تعطيل دراسة، عمل البلطجة التي يتم داخل حرم الجامعة.. ممنوع، استغلال المادة المتفجرة في الشباب اللي همه الطلبة.. لأ لأ، يجب ألاّ تكون في الجامعة مرة أخرى أبدا، رسالة المعاهد التعليمية هي العلم، مفيش اجتماعات سياسية داخل الجامعة إطلاقا، اللي عايز يشتغل سياسة يروح يدور على الحزب اللي هو عايزه بره».. كل ذلك أدى إلى صدور لائحة ١٩٧٩ الطلابية التي أنهت الكثير من أشكال العمل الطلابي خاصة العمل السياسي، وأعادت سيطرة أعضاء هيئات التدريس على الاتحادات الطلابية وأي أنشطة داخل الجامعات، ثم فرض هيمنة الأمن على الجامعات وإعطائه صلاحيات غير محدودة، بتعديل المادة ٣٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالقرار الجمهوري رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٤ الذي أصدره الرئيس حسني مبارك «وغير طبيعة التواجد الأمني في الجامعة من مجرد حماية منشآت الجامعة إلي حماية أمنها، مع عدم تحديد المقصود بأمنها» ليتحول الأمر عمليا لمفهوم بوليسي ضيق واعتبار أي نشاط غير ملتزم بالحكم القائم والحزب الوطني والإدارة إخلالاً بالأمن.

وفي ظل لائحة ٨٩ والتي استمر العمل بها لمدة ٢٨ عاما إلى أن صدرت لائحة ٢٠٠٧ والتي تعد استمرارا لها إن لم تكن أسوأ، غاب العمل السياسي عن الجامعات المصرية، وتخرجت أجيال عديدة غير مسيسة تفتقر إلى الوعي والانتماء ولا تشارك في أي عمل سياسي، وتبين في دراسة نوقشت في المؤتمر الثاني للشباب والأحزاب الذي نظمه المجلس القومي للشباب أن ٨٪ فقط من شباب مصر يشاركون في العمل السياسي العام بما في ذلك النشاط الحزبي، بينما ٩٢٪ منهم خارج المشاركة في الحياة السياسية «علما أن ٦٠٪ من سكان مصر من الشباب»، وتضيف الدراسة إن من يجوز بطاقة انتخاب بين الشباب لم يتجاوز ٦،٧ ٪ كما أن ٧٣،٥ ٪ ممن يحملون بطاقات انتخاب لا يشاركون بالتصويت في الانتخابات، ولم يتجاوز نسبة من ينتمون إلي أحزاب سياسية من الشباب ٥٪ من العينة مجال البحث، وينتمي ما يزيد على ٩٠٪ منهم إلى الحزب الحاكم، ولا يشارك ٩١٪ من طلاب الجامعات في الاتحادات الطلابية.

ومن أهم النتائج التي ترتبت على منع العمل السياسي في الجامعات ومنع الأحزاب السياسية المعترف بها قانونا من العمل داخل الجامعات، هو هيمنة التنظيمات غير القانونية علي الجامعات، بدءاً بالجامعات الإسلامية التي سيطرت على الحياة الجامعية منذ السبعينيات ودعمتها أجهزة الأمن والسلطة السياسية للقضاء على نفوذ اليسار والناصريين، ثم جماعة الإخوان المسلمين في الفترة الأخيرة.

إن غياب السياسة ومنع العمل السياسي والحزبي في الجامعات هي سمة من سمات الأنظمة الاستبدادية غير الديمقراطية مثل الحكم القائم في مصر، ففي البلاد الديمقراطية يمارس الطلاب في الجامعات العمل السياسي والحزبي بحرية داخل أسوار الجامعة، لا فرق في ذلك بين جامعات فرنسا، وانكلترا أو الولايات المتحدة، وفي فرنسا تحديدا يوجد الشباب الشيوعي والشباب الاشتراكي والديغوليون داخل الجامعة بأسماء أحزابهم، يمارسون العمل السياسي والحزبي بحرية ووضوح . وهؤلاء اليساريون بصفة خاصة ، هم أصحاب انتفاضة الطلاب الشهيرة عام ١٩٦٨ والتي غيرت الكثير في الحياة السياسية والحزبية في فرنسا وأوروبا عامة.

ولكن هل يستطيع وزير غير سياسي، لم يمارس السياسة في حياته يوما واحدا، ورغم احتلاله منصباً سياسياً، فالوزارة منصب سياسي ، أن يفهم أو يعرف أهمية وجود العمل السياسي والحزبي في الجامعات؟؟.. لا أظن.

# هـــجـــرة المـــســـيـــحـــيـــن

فريدة النقاش

انتهى قبل أيام أول مؤتمر يعقده الفاتيكان حول مسيحيي الشرق الذي ترأسه البابا بنديكت السادس عشر، وشارك في المؤتمر جميع بطاركة الكاثوليك في الشرق وممثلون عن مختلف الكنائس الأخرى من أرثوذوكسية وإنجيلية وسيريانية، كما شارك فيه إيراني شيعي وحاخام يهودي وعربي مسلم. وكانت هجرة مسيحيي الشرق الأوسط الواسعة في السنوات الأخيرة إلى كل من أمريكا واستراليا وكندا وأمريكا الجنوبية هي الموضوع الرئيسي للمؤتمر.

ويقول الباحث اللبناني محمد السماك وهو المسلم العربي الذي شارك في المؤتمر إن المسيحيين كانوا يشكلون في القرن الماضي نحو عشرين في المئة من سكان الشرق الأوسط وقد تراجعت نسبتهم الآن إلى خمسة في المئة فقط.

ويسوق «السماك» مثال فلسطين التي كان المسيحيون في بداية القرن العشرين يشكلون عشر السكان فيها أما، الآن فأصبحوا أقل من ٢٪ من السكان وكان ذلك نتيجة للضغط الإسرائيلي وصعود القوى الإسلامية وعلى رأسها حماس.

وإذا كانت هجرة المسيحيين تتم بهدوء وبالتدريج، فإن المشاريع السياسية الاستعمارية والتي تشارك فيها نظم الحكم بنشاط ،بوعي أو بدونه، تتطلع بل وتخطط لإعادة توزيع السكان في الوطن العربي وفقاً لانتماءاتهم العرقية والدينية أو حتى المذهبية، وما جرى في العراق وسطا وشمالا وجنوبا منذ حرب العراق يدلنا على ذلك بوضوح ما بعده وضوح، كذلك هو الدفع في اتجاه فصل جنوب السودان عن شماله في الاستفتاء المزمع إجراؤه بداية العام القادم، وهو يتم أيضا على أساس ديني، مسلمون في الشمال ومسيحيون ووثنيون في الجنوب، ويتحمل المشروع الإسلامي في الخرطوم الذي أطلقته الجبهة القومية متحالفة مع الانقلاب العسكري بقيادة البشير عام ١٩٨٩ مسؤولية هذا التمزق في وحدة البلاد التي سيجري تدميرها على أساس ديني.

وسبق للشيخ «حسن الترابي» أن قال إن سودانا صغيرا إسلامياً في الشمال هو أفضل من سودان كبير موحد وعلماني.

وتشكل هجرة المسيحيين من بلدان الوطن العربي سنداً وأي سند للمشروع الديني الصهيوني الذي يدعو للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وعبر عنه وزير الخارجية «ليبرمان» حين قال «إن التسوية القادمة لابد من أن تتأسس على تبادل الأرض والسكان»، بما يعني «تطهيراً» عرقياً ودينياً ضد السكان العرب من المسيحيين والمسلمين حتى تبقى إسرائيل دولة يهودية نقية في زعمهم.

أما الجماعات الإسلامية في الوطن العربي التي تعتبر الصراع مع إسرائيل صراعا دينيا بين اليهودية والإسلام، فإنها تصب المياه في طاحونة المشروع العنصري الإسرائيلي وتطلق الرياح في أشرعته، بينما تؤدي ممارساتها السياسية والثقافية إلى خنق التنوع الديني الذي تميزت به المنطقة عبر تاريخها، وكان ومايزال عنصرا مغذيا للثراء الثقافي والحضاري الذي ميز هذه المنطقة عبر العصور منذ ظهرت فيها الديانات الثلاث.

ولا نستطيع أن نتغاضى عن تداعيات نظم الاستبداد والقمع في المنطقة التي جعلت من الدين ملاذا لشعوبها، بينما دفعت الأزمة العامة بقوى التطرف والانغلاق إلى مقدمة المشهد والتي استهدفت المختلفين دينيا ودعت إلى معاداتهم واستبعادهم من المشترك الوطني وهي تدعو لدول دينية.

وأكدت توصيات مؤتمر الفاتيكان على الحوار من أجل تنقية الذاكرة والغفران المتبادل عن الماضي والبحث عن مستقبل أفضل، والقبول المتبادل رغم الاختلاف، دفاعاً عن الكرامة والحرية والعدالة.

وقالت التوصيات أيضا إن هناك قاعدة مشتركة للقيم بين الأديان كافة يمكن الالتقاء حولها شرط عدم الخلط بين الدين والسياسة، وهو ما سبق أن وصفه الفاتيكان بالعلمانية الإيجابية، ذلك أن للعيش المشترك متطلبات أساسية من ضمنها بل على رأسها حياد الدولة بين الديانات وسيادة القانون والحقوق مع ممارسات تربوية وثقافية موجهة لصالح المواطنة وقيم العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

لكن هذا التصور ذا الطابع الستراتيجي لا يجوز أن يؤجل ما هو مطلوب وضروري وعاجل لوقف هجرة المسيحيين بدءاً بتنظيم مؤتمر وطني جامع لبحث القضية المنذرة بالخطر.

## العشائرية والانتخابات الأردنية

حازم مبيضين

يذهب الأردنيون مبكرين إلى صناديق الاقتراع لانتخاب مجلسهم النيابي السادس عشر، بعد حل المجلس السابق قبل انقضاء وقته الدستوري، نتيجة الاستياء الشعبي الكبير من الأداء الهزيل لمعظم أعضائه الذين دخلوا تحت قبة البرلمان مستخدمين المال السياسي لشراء الاصوات أو معتمدين على ما يقال إنه تدخل المؤسسة الامنية التي أقيل رئيسها فجأة وبدون مقدمات، أو نتيجة عمليات تزوير وتلاعب قامت بها جهات حكومية، والمهم أن ارتفاع الاصوات ضد أداء ذلك المجلس الذي تجرأ على مقاضاة صحفيين انتقدوه وأنصفهم القضاء أدى لحله، لكن الكثيرين من الذين ذاقوا نعيمه عادوا للترشح على أمل العودة ثانية للتنعم بعضويته.

للمرة الاولى يقاطع الاخوان المسلمون العملية الانتخابية، منتقدين قانون الصوت الواحد الذي يعني أن لكل مواطن الحق في التصويت لنائب واحد فقط، وهو ما يحرمهم من الدخول بعدد كبير ومؤثر الى المجلس – في المجلس السابق فازوا بأقل من عشرة مقاعد –، لكن المؤكد أن الخلافات الداخلية التي تعصف بالتنظيم الحزبي للاخوان هي ما يدفعهم للمقاطعة التي خرقها ثمانية قياديين ترشحوا متحدّين قرار المقاطعة الذي يشاركهم فيه حزب يساري صغير من مخلفات التنظيمات الفلسطينية هو حزب الوحدة الشعبية الواثق من عدم الفوز ولو بمقعد واحد لحفظ ماء الوجه.

هذه المقاطعة دفعت الحكومة إلى شن حملة دعائية غير مسبوقة لدفع المواطنين إلى المشاركة في هذا الاستحقاق الدستوري وركزت على قطاع الشباب على أمل التغيير، لكن العشائرية السائدة في المجتمع الاردني تسيدت الموقف وأفرزت معظم العشائر مرشحيها مستغلة ومستفيدة من الغياب المؤسف للحياة الحزبية التي كان يفترض أن تنشط على قواعد برامجية تدفع الناخب لاختيار من يمثله، وللتأكيد على بؤس الحياة الحزبية فان الحزب الاكبر وهو التيار الوطني أعلن أسماء مرشحيه وأعلن أيضا أن هناك مرشحين سريين له ينزلون اعتماداً على موقعهم العشائري، وسيعلنون ولاءهم للحزب حال فوزهم في الانتخابات.

ستكون المشاركة في الانتخابات ضعيفة لعدة أسباب جوهرية، أهمها: عدم تفعيل مواد دستورية تقضي باختيار رئيس الوزراء من الكتلة الاكبر، بعد قرار من رأس الدولة بعدم جواز الجمع بين الوزارة والنيابة، وترك حرية اختيار رئيس الوزراء للملك الذي يحدد في كتاب التكليف السياسات التي يجب على الحكومة الالتزام بها، والامر هنا نظري لان الحكومات تتغير مرة كل سنة تقريباً ،بما يعني عدم إمكانية تنفيذ البرامج والسياسات الموكلة إليها، كما أن ضعف أداء المجلس السابق سيكون دافعاً لعدم المشاركة نتيجة انعدام الثقة بحياد الحكومة التي تركز على أنها ستجري الانتخابات بطريقة نزيهة وشفافة، وتؤكد وقوفها على مسافة واحدة من المترشحين كافة.